Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (1) February (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

مفهوم التعطيل الدستوري وانواعه

مدرس دكتور عزيز مصلح حسين علي
الجامعة العراقية- كلية القانون والعلوم السياسة قسم القانون العام

The concept of constitutional obstruction and its types

Email: azeez.al-tameemi@aliraqia.edu.iq
Asst. Prof. Aziz Muslih Hussein Ali
Aliraqia University
College of Law and Political Science Public Law Dep.

الملخص:

يتضمن النظام السياسي الذي يقرره الدستور، إلى جانب تنظيم السلطة، تنظيماً للحرية، يتقرر من خلاله مجموعة الحقوق والحريات العامة للأفراد تمثل الحد الأدنى المعترف به منها في النظم الديمقراطية والواقع إن الدستور، وأن تضمن تنظيم لقضيتي السلطة والحرية ألا أن قيمته العملية تتوقف على سلوك السلطات العامة في الدولة، والتي تتولى تطبيق نصوصه.حيث يقع عليها واجب تطبيق النصوص الدستورية، تطبيقا سليما، وعندما تباشر اختصاصاتها، بأن يتم ذلك على النحو المبين في الدستور ويؤكد المشرع الدستوري على مبدأ سيادة الدستور .ينيط برئيس الدولة او احد السلطات بحسب اختصاصها الوظيفي وظيفة ضمان تطبيق القواعد الدستورية ومع ذلك فقد توجد حالات تستدعي التصريح لرئيس الدولة، بمزاولة سلطة التعطيل أو إيقاف تطبيق بعض النصوص الواردة في الوثيقة الدستورية، وذلك لمواجهة ظرف غير عادي ، يهدد كلتي المصلحتين العامة والخاصة، ويؤدي إلى تقويض النظام الدستوري نفسه فالمشرع الدستوري، قد يضمن نصوص الدستور، السند الذي يخول رئيس الدولة صراحتاً أو ضمناً صلاحية تعطيل بعض نصوص الدستور الأخرى وفي بعض الاحيان إن امتلاك رئيس الدولة لسلطة التعطيل، قد لا يجد سنده في أحكام الدستور، وإنما يبرز كظاهرة في الواقع السياسي إن تعطيل الدستور يعد إجراء مشروعاً، يستمد مشروعيته هذه من سببه وغايته ومن التنظيم القانوني والدستوري الذي يحدث في ظله هذا يعد تعطيل الدستور أمرا لازماً لا بد منه

الكلمات الافتتاحية: التعطيل الدستوري، التعديل الدستوري، التعطيل الرئاسي للدستور، التعطيل الوزاري.

Abstract :

The political system established by the constitution, in addition to the organization of authority, includes the organization of freedom, through which the set of public rights and freedoms of individuals are determined, representing the minimum recognized in democratic systems. In fact, the constitution, while ensuring the organization of the issues of authority and freedom, its practical value depends on the behavior of the public authorities in the state, which undertake the implementation of its provisions.It is their duty to apply the constitutional texts, properly, and when they exercise their powers, to do so in the manner specified in the constitution. The constitutional legislator emphasizes the principle of the supremacy of the constitution. The President of the State or one of the authorities, according to their functional jurisdiction, is entrusted with the task of ensuring the application of constitutional rules. However, there may be cases that require authorization for the President of the State to exercise the power to suspend or stop the application of some of the texts contained in the constitutional document, in order to confront an unusual circumstance that threatens both public and private interests, and leads to the undermining of the constitutional system itself. The constitutional legislator may include in the provisions of the Constitution the document that explicitly or implicitly authorizes the President of the State to suspend some other constitutional texts. Sometimes, the President of the State's possession of the power to suspend may not find its basis in the provisions of the Constitution, but rather emerges as a phenomenon in political reality. Suspending the Constitution is a legitimate procedure that derives

its legitimacy from its cause and purpose and from the legal and constitutional organization in which it occurs. Suspending the Constitution is a necessary and inevitable matter.Opening words: constitutional suspension, constitutional amendment presidential suspension of the Constitution, ministerial suspension

المقدمة:

يتضمن النظام السياسي الذي يقرره الدستور ، إلى جانب تنظيم السلطة ، تنظيماً للحرية ، يتقرر من خلاله مجموعة الحقوق والحريات العامة للإفراد تمثل الحد الأدنى المعترف به منها، في النظم الديمقراطية والواقع إن الدستور، وأن تضمن تنظيماً لقضيتي السلطة والحرية' إلاّ أن قيمة العملية تتوقف على سلوك السلطات العامة في الدولة، والتي تتولى تطبيق نصوصه حيث يقع عليها واجب تطبيق النصوص الدستورية، تطبيقاً سليماً، عندما تباشر اختصاصاتها، بأن يتم ذلك على النحو المبين في الدستور ويؤكد المشرع الدستوري على مبدأ سيادة الدستور، ويكلف رئيس الدولة بوظيفة ضمان تطبيق القواعد الدستورية ومع ذلك فقد توجد حالات تستدعي التصريح لرئيس الدولة، بمزاولة سلطة تعطيل أو إيقاف تطبيق بعض النصوص الواردة في الوثيقة الدستورية ، وذلك لمواجهة ظرف غير عادي، يهدد كلتي المصلحتين العامة والخاصة ، ويؤدي إلى تقويض النظام الدستوري نفسه فالمشرِّع الدستوري، قد يُضَمِّن نصوص الدستور، السند الذي يخوِّل رئيس الدولة صراحتا أو ضمنا صلاحية تعطيل بعض نصوص الدستور الأخرى بيد إن امتلاك رئيس الدولة لسلطة التعطيل قد لا يجد سنده في أحكام الدستور، وانما يبرز كظاهرة في الواقع السياسي

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في بيان تعطيل الدستور وكيفية اصدار قرار بتعطيل احكام الدستور سواء كل او جزء منه فنكون امام تعطيل رسمي وكذلك تبز اهمية البحث ان التعطيل السياسي والواقع الدستوري قد يصرح بها للقابضين على السلطة بقرار يتخذ بشان التعطيل

هدف البحث

: يهدف البحث الى دراسة مفهوم تعطيل الدستور وكذلك يهدف البحث الى دراسة التعطيل المشروع وغير المشروع للدستور ، ويهدف البحث الى دراسة ضمانات عدم التعطيل الفعلي للدستور.

مشكلة البحث

: تعد إشكالية تعطيل الدستور من قبل رئيس الدولة ، أحدى المظاهر المشتركة بين عدد من الأنظمة الدستورية والتي عملت على تقوية مركز رئيس الدولة في مواجهة السلطات العامة الأخرى، بما يؤثر على التوازن المفترض بين السلطات ، ويشير واقع الأنظمة الدستورية، إلى إن نصوص الدستور، تتعرض إلى تعطيل أحكامها.

المبحث الأول: مفهوم تعطيل الدستور

تعني التعطيل الدستوري عدم قدرة السلطات الحاكمة على تنفيذ وظائفها وصلاحياتها التي ينص عليها الدستور، سواء كان ذلك نتيجة لعدم القدرة على اتخاذ القرارات أو نتيجة لعدم قبول التنفيذ. ويمكن أن يحدث التعطيل الدستوري نتيجة لصراعات سياسية أو تعارض في الآراء بين السلطات المختلفة داخل النظام السياسي. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن التعطيل الدستوري قد يُعتبر تحديًا خطيرًا للديمقراطية وسلامة الدولة القانونية[١].

فعندما يتعطل النظام السياسي، يمكن أن تتعطل العمليات الحكومية وتتوقف الخدمات العامة. قد يحدث هذا عندما تستمر صراعات السلطات المختلفة وتتعارض مصالحها. إذا لم يتم حل التعطيل الدستوري بسرعة، فإنه يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

لذلك، من المهم أن تعمل السلطات الحاكمة بشكل مسؤول ومنسق لتجنب التعطيل الدستوري. يجب على جميع الأطراف أن تكون مستعدة للحوار والتفاوض لحل النزاعات والتوصل إلى اتفاقات تحافظ على استقرار النظام السياسي. علاوة على ذلك، يلعب القضاء دورًا حاسمًا في منع ومعالجة التعطيل الدستوري. يجب أن يكون للمحكمة صلاحية النظر في النزاعات الدستورية واتخاذ القرارات المناسبة لضمان احترام الدستور وتنفيذه بشكل كامل. وفي النهاية، يجب على المواطنين أن يكونوا على استعداد للمشاركة النشطة في العملية السياسية والدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون. ينبغي عليهم مراقبة سلوك السلطات الحاكمة والتعبير عن رأيهم بشكل حر ومسؤول. فقط من خلال المشاركة الجماعية والتفاعل البناء يمكن أن نتجاوز التعطيل الدستوري ونبني مجتمعًا ديمقراطيًا قويًاحيث تلجأ السلطة لسبب او لأخر الى اصدار قرار بتعطيل الدستور، كلا او جزءا فتكون الحالة هذه امام تعطيل الدستور وقد لا يصدر القابضون على السلطة اي قرار بتعطيل كلا او بعضا في احكام الدستور ولا يقومون بتنفيذ بعض احكام لفترة قد تطول او تقصر في حالة كهذه ، وعلى ضوء هذا سنتناول في هذا المبحث في مطلبين ، المطلب الاول : مفهوم التعطيل في الفرع الاول ومسوغاته في الفرع الثاني ، وفي المطلب الثاني : تميز تعطيل الدستور عن غير من الانظمة التي تشابيه[٢]:

المطلب الاول: مفهوم التعطيل:

حيث وردت كلمة (التعطيل) في مجال القانون العام وخاصة في مجال الشؤون الدستورية بمعنى محدد، مفاده وقف العمل بنصوص الدستور[٣] ويأخذ غالبية الفقه الدستوري في تباين معنى التعطيل الدستور بمعيار موضوعي ، فيحدون مفهوم بالنظر الى مضمون او موضوع ، وتتفق جميع اداء الفقهاء على ان مفهوم تعطيل الدستور يتحدد في ايقاف العمل ببعض النصوص الدستورية ولمدة مؤقتة[٤]ويرى البعض ان تعطيل الدستور يراد به هي صلاحية رئيس الدولة في ايقاف العمل ببعض مواد الدستور من اجل مواجية الازمة الطارئة وذهب البعض الاخر الى تعطيل الدستور يقصد به امكانية تدخل رئيس الدولة في المجال الدستوري اثناء تطبيق المواد المنظمة لحالة الضرورة ، والتي يتيح له ان يوقف العمل في بعض الاحكام الدستورية خلال فترة الازمة ، والتي تتعرض لها الدولة [٥]ومن خلال تحميل فكرة تعطيل الدستور فانه يعرف بان ايقاف تطبيق النصوص الدستورية الواردة في وثيقة الدستور او الانحراف في تطبيقيا، بشكل كلي او جزئي ولمدة زمنية معينة، ايا كانت الظروف عادية ام غير عادية[٦]. حيث ان التعطيل للدستور يعطل في جميع الحالات التي يكون فيها عقبة قانونية او سياسية او لمعالجة ازمة سياسية او اقتصادية اجتماعية، فقد يستخدم رئيس الدولة صلاحيات وبضغط باتجاه خلق واقع سياسي، يغير مبادئ الدستور تغيرا جذريا، اذ يقوم بمخالفة روح الدستور، كأن يعطل النصوص الدستورية القائمة على اساس احترام مبدأ الفصل بين السلطات ، ويخلق من الممارسة الواقعية قواعد دستورية لها سمة دكتاتوريه، تستند الى تركيز السلطة في يده ويترتب على الممارسة العملية لشؤون الحكم[٧].

أسباب التعطيل الدستوري

تعتبر أسباب التعطيل الدستوري متنوعة ومعقدة للغاية، حيث تشمل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل. فمن الناحية السياسية، تتضمن الأسباب العديد من الصراعات السياسية التي تنشأ داخل النظام السياسي نفسه، حيث ينعدم التوافق بين الأفرقاء السياسيين وتتصاعد التوترات الناجمة عن الصراع على السلطة والتأثير والتحكم في مختلف مؤسسات الدولة. وبالتالي، يتعكر العمل السياسي والتشريعي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث التعطيل الدستوري المؤثر على مسارات الحكم وإدارة الشؤون العامة[٨]من جانبها، تلعب الأسباب الاقتصادية دوراً أساسياً في حدوث التعطيل الدستوري، حيث ينشأ التوتر نتيجة عدم التوزيع العادل للثروة والفجوة الاقتصادية الواسعة بين الطبقات الاجتماعية. بصفة عامة، عندما يعاني النظام الاقتصادي من عدم الاستقرار والتدهور، فإنه يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع السياسية ويزيد من احتمالية حدوث التعطيل الدستوري[٩]وتشتمل الأسباب الاجتماعية على التوترات القومية والعرقية التي تنشأ بين مختلف الأطراف في البلدان المتعددة الثقافات والتعددية العرقية. فقد يؤدي عدم التوافق الاجتماعي والثقافي بين هذه الأطراف إلى حدوث تمزق في النسيج الاجتماعي وتفاقم التوترات الموجودة، مما يزيد من احتمالية حدوث التعطيل الدستوري. بصورة عامة، فإن تلك الأسباب المعقدة والمتماشية مع بعضها البعض تعمل على زيادة احتمالية حدوث التعطيل الدستوري. لذا، يجب العمل على تعزيز الديمقراطية وتعزيز الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بهدف تقليل التوترات واحتمالية حدوث التعطيل الدستوري والحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية والمجتمعات[١٠].

الفرع الاول: الأسباب السياسية

تعتبر الأسباب السياسية من أبرز العوامل التي تؤدي إلى التعطيل الدستوري، حيث تشمل التصادمات والصراعات بين الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية، وتعثر عملية اتخاذ القرارات السياسية بشكل سلس وفعال. وقد تكون الخلافات السياسية حول السياسات العامة والبرامج الحكومية والتوجهات الاقتصادية من بين الأسباب الرئيسية لحدوث التعطيل الدستوري.وتزيد الأزمات السياسية وقلة التوافق الوطني على تعقيد الوضع السياسي وزيادة احتمالية حدوث التعطيل الدستوري في الدولة. وذلك يُعزز أيضًا من أهمية تعزيز الحوار والتفاهم بين الأطراف السياسية المختلفة بهدف تجنب حدوث التوترات والصراعات التي من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة استقرار البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم السياسي وتعزيز الوعي السياسي لدى النخب السياسية والجمهور يعتبران أيضًا أدوات هامة لتفادي التعطيل الدستوري، حيث يمكن من خلالهما تعزيز المشاركة السياسية الفعالة وبناء الثقة بين المؤسسات والمجتمع المدني. وبالتالي، فإن تحقيق الاستقرار السياسي وضمان تداول السلطة بشكل سلمي وديمقراطي يعد أمرًا حيويًا للتقدم الحقيقي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول[١١]تجنب التعطيل الدستوري يتطلب أيضًا التشجيع على إقامة آليات وآليات فعالة لتقديم الإصلاحات السياسية وتوفير المزيد من الشفافية والحكامة الرشيدة ومكافحة الفساد. يجب تعزيز الفرص المتساوية للمشاركة السياسية وتعزيز الديمقراطية من خلال إقامة انتخابات حرة ونزيهة ومحايدة وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الوعي السياسي والحوار العام. يجب أيضًا تعزيز الشفافية والشمولية في وضع القوانين واتخاذ القرارات السياسية، وتعزيز النزاهة والمساءلة في العمل الحكومي. يمكن تشجيع المرأة للمشاركة الفعالة في العمل السياسي واثراء الحوار وتفعيل وظيفة الحكومة والمجتمع المدني في التعاون لتجاوز

التحديات السياسية والمساهمة في تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية. يجب أيضًا تعزيز الحوكمة الرشيدة وتوفير بيئة سليمة وحرة من الجريمة المنظمة وتعزيز ثقافة السلام وحماية حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ برامج التنمية وتوفير الخدمات الأساسية للجميع [١٢].

الفرع الثاني: الاسباب الاجتماعية

التي تؤدي لعدم استقرار الدولة. إضافةً إلى ذلك، قد يؤدي التعصب الديني والثقافي والعرقي إلى انقسامات في المجتمع يمكن أن تسهم في حدوث التعطيل الدستوري. يجب أيضًا أن نأخذ في الاعتبار الخلافات السياسية التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف المختلفة في الدولة، وهي أحد العوامل التي تؤثر على تنفيذ الدستور وتسبب في التعطيل الدستوري. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي عدم توفر فرص العمل المناسبة وارتفاع معدلات البطالة إلى زيادة الفقر والتوتر الاجتماعي، مما يزيد من احتمال حدوث التعطيل الدستوري[١٣]بالإضافة إلى ذلك، قد يكون الفساد الإداري وسوء الإدارة أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى التعطيل الدستوري، حيث يؤثر سلبًا على القدرة التنفيذية للدولة ويؤدي إلى انعدام الثقة بين الحكومة والشعب. من ناحية أخرى، يمكن أن تسهم عدم توافر العدالة الاجتماعية والتفاوت الاقتصادي الكبير بين الطبقات الاجتماعية في حدوث التعطيل الدستوري. فالفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء قد تؤدي إلى عدم رضا الطبقات الفقيرة وتفاقم النزاعات الاجتماعية، مما يزيد من احتمالية التعطيل الدستوري. بشكل عام، يمكن القول إن التعطيل الدستوري يصبح أكثر احتمالية في الدول التي تعاني من عدم استقرار اجتماعي واقتصادي وسياسي، ويتطلب حلولًا واضحة وشاملة لتجاوز هذه الظاهرة وضمان استقرار الدولة وتنفيذ الدستور بشكل فعال ومنتظم. حيث تؤدي العديد من العوامل إلى حدوث التعطيل الدستوري وعدم استقرار الدولة بشكل كافٍ. فقد تتسبب الانقسامات الثقافية والدينية والعرقية في المجتمع في زعزعة الاستقرار وتفكك الوحدة الوطنية[١٤]وبالإضافة إلى ذلك، قد تنشأ خلافات سياسية بين الأطراف المختلفة في الدولة، مما يؤثر على تنفيذ الدستور ويزيد من احتمالية التعطيل الدستوري. إلى جانب ذلك، يمكن أن يسبب نقص الفرص الوظيفية المناسبة وارتفاع معدلات البطالة تفاقم الفقر وتعزز التوتر الاجتماعي، مما يزيد من احتمالية التعطيل الدستوري. وعلاوة على ذلك، يعد الفساد الإداري وسوء الإدارة أحد الأسباب الرئيسية لحدوث التعطيل الدستوري، حيث يؤثر على قدرة الدولة التنفيذية ويؤدي إلى خسارة الثقة بين الحكومة والشعب. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التفاوت الاقتصادي الكبير وعدم توافر العدالة الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية إلى حدوث التعطيل الدستوري. فالفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء يمكن أن تؤدي إلى عدم رضا الطبقات الفقيرة وتفاقم النزاعات الاجتماعية، وبالتالي تزيد من احتمالية حدوث التعطيل الدستوري[١٥].وبشكل عام، يمكن القول إن التعطيل الدستوري يكون أكثر احتمالاً في الدول التي تعاني من عدم استقرار اجتماعي واقتصادي وسياسي. ولذلك، يلزم إيجاد حلول واضحة وشاملة لمواجهة هذه الظاهرة وضمان استقرار الدولة وتنفيذ الدستور بشكل فعال ومدروس.

الفرع الثالث: الاسباب الاقتصادية

التعطيل الدستوري يعني استخدام أحد السلطات التشريعية أو التنفيذية للحد من صلاحيات السلطة الأخرى، ويمكن أن يحدث نتيجة لعوامل اقتصادية مثل الأزمات المالية أو تدهور الوضع الاقتصادي. من الأسباب الاقتصادية التي قد تؤدي إلى التعطيل الدستوري هو تدهور الأوضاع الاقتصادية وانعكاس ذلك على قدرة الحكومة على تأدية واجباتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية. ومن العوامل الاقتصادية الأخرى التي قد تسهم في حدوث التعطيل الدستوري هو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور القطاع الاقتصادي بشكل عام[١٦]بشكل عام، عندما يحدث التعطيل الدستوري، يزداد تأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني بشكل كبير. يمكن أن يؤدي تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى تراجع في إنتاجية الشركات وتراجع في النشاط الاقتصادي بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى زيادة الضغط على القطاع العام وتزايد الحاجة إلى دعم الحكومة المالي. يعتبر انخفاض معدلات النمو الاقتصادي واحدة من العلامات التحذيرية التي قد تشير إلى وجود تعطيل دستوري في البلد. إذا تدهور قطاع الاقتصاد، يمكن أن يتسبب في انخفاض في الإنتاجية والإيرادات، مما يؤدي إلى تقلص القدرة الشرائية للمواطنين وتفاقم الأوضاع المالية. في نفس السياق، يمكن أن يؤدي انخفاض الإنتاجية وتفاقم الوضع الاقتصادي إلى زيادة معدلات البطالة بشكل أكبر، وهو ما يزيد من ضغط البطالة ويعمق المشاكل الاقتصادية. لذلك، يجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات فعالة للحد من التعطيل الدستوري وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للبلاد[١٧].

المطلب الثاني : تمييز تعطيل الدستور عن غيره من الأنظمة التي تشابهه.

بعد ان بينا مفهوم تعطيل الدستور ومسوغات هذا التعطيل ، لابد لنا ان نبين تميز تعطيل الدستور عن غيره من الانظمة التي تشابه وهي التعديل في الفرع الاول ، والالغاء في الفرع الثاني.

الفرع الاول / التميز بين تعديل الدستور وتعطيل الدستور:

ان تعطيل الدستور هو ايقاف العمل ببعض النصوص الدستورية في حالة الظروف غير العادية التي تمر بها الدولة، وامكانية تدخل رئيس الدولة في المجال الدستوري اثناء تطبيق المواد المنظمة لحالة الضرورة والتي يتيح لو ان يوقف العمل ببعض احكام الدستور خلال فترة الازمة التي تتعرض لها الدولة، ويتحقق التعطيل عندما يعلق القابضون على السلطة عن وقف العمل بنصوص الدستور كلا او جزءا لمعالجة ازمة سياسية او اجتماعية او اقتصادية او في حالة الحرب او وجود خطر يهدد استغلال الدولة وسلامة أراضيها ومؤسساتها الدستورية[١٨]اما تعديل الدستور فإن القواعد الدستورية هي في حقيقتها انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تؤثر وتتأثر بها، وبما ان هذه الاوضاع في تطور وتغير مستمر بات لزاما على القواعد الدستورية في مواكبة التطورات المختلفة التي ترافق المجتمع السياسي، وتعديل الدستور يكون على نوعين، فاذا انبعاث الاجراءات المنصوص عليها في صلب الدستور والخاصة بتعديل احكامه يكون تعديل رسميا، واما اذا لم يتم التعديل وفق قواعد الدستور نفسه التعديل عرفيا، فاذا كان التعديل رسميا لابد من معرفة السلطة المختصة بالتعديل او القيود التي تفرضها على سلطة التعديل، وهذا ما يميز تعطيل الدستور عن تعديل الدستور حيث ان هناك لا تكون قيود وسلطة مختصة بالتعديل سواء سلطة تأسسيه اصلية او منشأة تقوم بتعطيل الدستور بل القابضون على السلطة من يقومون بتعطيل الدستور في حال مواجية عقبة سياسية او قانونية او غيرها من الامور على عكس التعديل حيث تقوم السلطة الاصلية بوضع دستور لدولة جديدة او وضع دستور جديد لدولة بدلا من دستورها القديم[١٩]وهذه السلطة هي التي تضع القواعد التي يتم بموجبها تكوين وتثبيت عمل السلطات المنشأة المؤسسة كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية .وسلطة التعديل هذه كهيئة من هيئات الدولة تكون من الناحية الدستورية نفس المركز الذي تتمتع به بقيت هيئات الدولة ولكن سلطة التعديل السياسية، قد مرت بمراحل عدة وهي الاقتراح والاعداد والتصويت وغيرها على عكس التعطيل فهو يتم دون المرور باي من هذه المراحل[٢٠].

الفرع الثاني / التميز بين الغاء وتعطيل الدستور:

فأن الغاء الدستور هو الانتهاء الشامل والكلي لجميع نصوص الدستور، وذلك دون الوقوف على تعديلها جزئيا، ويتم انهاء العمل بإحكام الدستور وفق اجراءات رسمية بواسطة السلطة المختصة ومن خلال القواعد والاجراءات التي ينص عليها الدستور لتجديده او لوضع حد لوجوده، ويكون الالغاء شرعا حين يتم طبقا لتقنيات الدستور نفسه ويحدها في نصوص وقيم الغاء وفق طرق غير قانونية عندما لا يتم هذا الالغاء وفقا لطرق قانونية ويكون ذلك مثل الثورات الشعبية والانقلابات ، وان الالغاء يضع حدا لنظام سياسي سابق، وهذا ما يميز الالغاء عن تعطيل الدستور فان التعطيل قد يكون كلا او جزءا، اما الالغاء فيكون شاملا لإنهاء العمل بالدستور، وان التعطيل لا يتم وفق اجراءات او بواسطة سلطة مختصة بل القابضون على السلطة هم من يقومون بتعطيل العمل بإحكام الدستور [٢١].

المبحث الثاني: أنواع التعطيل الدستوري

المطلب الاول: التعطيل الدستوري

أنواع التعطيل الدستوري تشمل التعطيل الرئاسي والتشريعي والقضائي، حيث يتسبب كل نوع في تعطيل وظائف الحكومة والنظام السياسي. يعتبر التعطيل الرئاسي من أبرز أنواع التعطيل الدستوري حيث يمكن للرئيس أن يستخدم سلطاته لتعطيل عملية صدور القرارات السياسية والتشريعية والقضائية، مما يؤدي إلى تعثر الحكومة والنظام السياسي بشكل عام[٢٢].

الفرع الاول: التعطيل الرئاسي يتمثل التعطيل الدستوري الرئاسي في استخدام الرئيس لصلاحياته وسلطاته الدستورية لتعطيل صدور القرارات والتشريعات التي تصدر عن السلطات الأخرى كالبرلمان والقضاء. ويمكن أن يحدث ذلك عبر الفيتو أو الرفض في التوقيع على القوانين المقدمة من البرلمان أو تأخير إصدار تشريعات هامة بواسطة السلطة التنفيذية. وبصورة مثيرة للاهتمام، يؤدي التعطيل الرئاسي إلى تعثر العمل السياسي والقانوني ويؤثر سلباً على النظام الديمقراطي وفقاً للدستور. وفي سياق آخر، يمكن أن يؤدي التعطيل الدستوري الرئاسي إلى إدخال البلاد في حالة من عدم الاستقرار والتوتر السياسي، حيث يتعطل عمل السلطات الأخرى وتتأثر الحياة السياسية بشكل شديد وخطير[٢٣]في الواقع، يمكن لهذا التعطيل أن يؤدي إلى انتقادات واسعة النطاق تجاه الرئيس والحكومة والانتقادات الواسعة النطاق تهدد استقرار الدولة والديمقراطية فيها تهديداً حقيقياً. نعم، من جانب آخر، يمكن أن يؤدي التعطيل الرئاسي الحاصل في البلاد أيضًا لتأثير سلبي على الاقتصاد الوطني. فعندما تتعطل عملية صدور القرارات الحكومية والتشريعات الهامة، يتأثر الاستثمار بشدة والاقتصاد يتراجع في التنمية والنمو بشكل محسوس. بالإضافة إلى ذلك ، قد يفقد المواطنون الثقة في الحكومة وقدرتها على إدارة الشؤون العامة بفعالية ، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام. وبالتالي، يجب أن يتم التصدي للتعطيل الدستوري الرئاسي بكل جدية وسرعة لمنع حدوث التبعات السلبية الجسيمة على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد. يجب أن يكون هناك نظام توازن وفصل سلطات فعال لضمان عدم استغلال الصلاحيات الدستورية والتأكد من حسن سير الحكم

وتحقيق المزيد من التقدم والاستقرار للأمة. وتكمن أهمية التصدي لهذا التعطيل الرئاسي في تعزيز قوة الديمقراطية والحفاظ على استقرار البلاد. لذلك، يجب أن تتخذ الإجراءات الملائمة والسريعة لمنع حدوث هذا التعطيل الذي يعرض النظام السياسي للخطر ويهدد السلم الاجتماعي والعدالة في البلاد[٢٤]من الضروري التأكيد على ضرورة احترام مبادئ الديمقراطية وتعزيز دور السلطات الأخرى بجانب الرئاسة لضمان تحقيق التوازن والعدالة في الأنظمة السياسية المتعلقة بالدولة.

الفرع الثاني: التعطيل التشريعي

تعتبر التعطيل الدستوري التشريعي أحد أشكال التعطيل الدستوري الذي يمكن أن يحدث في أنظمة الحكم الديمقراطية، ويتمثل في تعطيل السلطة التشريعية المنتخبة من قبل الشعب والمسؤولة عن صياغة وتشريع القوانين، من قبل السلطة التنفيذية بمختلف الوسائل والأساليب. يشكل هذا النوع من التعطيل تهديدًا حقيقيًا لاستقرار الأنظمة السياسية، حيث يؤدي إلى انعدام التوازن في السلطات وتقويض العملية الديمقراطية التي يجب أن تعتمد على توازن السلطات. ومع التحديات المتنوعة التي تواجه الأنظمة الديمقراطية في الوقت الحاضر، تعتبر هذه الأشكال من التعطيل الدستوري التشريعي تحديًا خطيرًا يهدد استقرار النظام الديمقراطي نفسه. إن التعامل مع هذا التحدي يتطلب من الحكومات الديمقراطية اتخاذ خطوات جادة لضمان التوازن بين السلطات وضمان استقلالية كل سلطة واحترام دورها في العملية السياسية[٢٥]بدون التعامل الفعال مع هذه التحديات، يمكن أن يواجه النظام الديمقراطي خطرًا جسيمًا يؤثر على استقرار واستمرارية الحكومة والسلم الاجتماعي. لذلك، يجب على الحكومات الديمقراطية اتباع استراتيجيات شاملة لمكافحة التعطيل الدستوري التشريعي، بما في ذلك تعزيز قوة المؤسسات الديمقراطية وتعزيز وعي المواطنين بأهمية حماية وتعزيز مفهوم الأمانة العامة. إن التعاطي الفعال مع هذا النوع من التحديات يتطلب تعاونًا وتضافرًا من جميع أفراد المجتمع، بدءًا من الحكومة وصولاً إلى الشعب والمنظمات المدنية. ومن الضروري أن تتم إجراء إصلاحات قانونية وسياسية لتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتطوير آليات فعالة لرصد ومراقبة السلطات. يجب أن تدعم الديمقراطية بقوة من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة وتعزيز القدرة على الاستجابة لاحتياجات الشعب. فقط من خلال هذه الجهود الشاملة والمستدامة يمكننا تجنب المخاطر المحتملة للتعطيل الدستوري التشريعي وضمان استقرار الحكومة والمجتمع ككل[٢٦]في النهاية، إعلاء مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز الحوكمة الذاتية يجب أن يكون أساسًا لبناء مجتمع عادل ومزدهر. إن استمرارية النظام الديمقراطي مرتبطة بقوة الإجراءات المتخذة لمواجهة التحديات التي تهدد استقلالية السلطات وتوازنها والعملية الديمقراطية نفسها. ومن خلال دعم حوكمة رشيدة ومجتمع مشارك يعمل على تعزيز الوعي والمسؤولية المجتمعية، يمكن أن نتجاوز هذه التحديات. لذلك، يجب أن نعمل جميعًا كأعضاء في المجتمع للعمل على تعزيز وحماية النظام الديمقراطي لدينا، والحفاظ على استقلالية السلطات وتوازنها من خلال دعم المساعي لتعزيز الحوكمة الرشيدة وتعزيز ثقافة الديمقراطية في جميع الأصعدة[٢٧].فقط من خلال العمل المشترك والمسؤولية المجتمعية يمكننا تحقيق استقرار المجتمع ومستقبل مشرق لجميع المواطنين. يجب أن نحافظ على روح الحوار والتعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني وجميع أفراد المجتمع لتحقيق أهداف الديمقراطية والعدالة والتنمية المستدامة.

الفرع الثالث: التعطيل القضائي

وتأمين حقوق المواطنين بمشاركتهم الكاملة في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات القضائية، بما في ذلك ضمان تمثيلهم الكافي في الهيئات القضائية وتوسيع استخدام آليات المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، مما يسهم في تعزيز الشفافية وتعزيز الشعور بالمساءلة لدى المواطنين. يجب أيضًا توفير تشريعات وإجراءات تضمن التنوع الثقافي والتمثيل العادل في النظام القضائي، بحيث يتم احترام حقوق جميع الفئات الاجتماعية والثقافية والأعراق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز التعاون بين السلطات القضائية المختلفة وتعزيز التفاهم المشترك للقواعد والمبادئ القانونية، من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات المشتركة، مما يساهم في بناء قاعدة معرفية متينة وتحقيق توازن بين السلطات وضمان تنفيذ العدالة بطريقة شاملة وموحدة في البلد. بتعزيز تفعيل الأدوار المختلفة للقضاء الدستوري، يمكن تحقيق العدالة بشكل أفضل والحفاظ على سيادة القانون ومنع التعدي على حقوق المواطنين[٢٨]يتعين تقديم الموارد الكافية والدعم الملائم للقضاء الدستوري لتمكينه من تنفيذ مهامه بنجاح وتحقيق النتائج المطلوبة. يجب أيضًا تشجيع التفاعل والتواصل بين القضاء الدستوري والسلطات الأخرى، بما في ذلك التشاور المنتظم وتبادل الآراء والتجارب، لتعزيز فهم متبادل للقوانين والأحكام وضمان تطبيقها بشكل كامل وعادل. وبالتالي، يجب تعزيز التدريب والتطوير المستمر للقضاة وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة للتعامل مع المسائل القانونية المعقدة في العصر الحديث. يجب توفير برامج تدريبية متخصصة وورش عمل ومنح دراسية لتحسين كفاءة القضاة وتعزيز قدراتهم في مجالات مثل حقوق الإنسان وتطور القانون والابتكارات القضائية[٢٩]بوجود

قاضٍ دستوري قوي ومستقل، يمكن للدولة تعزيز الثقة العامة في النظام القضائي وتعزيز العدالة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما يساهم في تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق المواطنين وخدمة المصلحة العامة للمجتمع في أكمل وجه[٣٠].

المطلب الثاني: التعطيل الدستوري المشروع وغير المشروع

تعتبر الظاهرة الدستورية من الظواهر الهامة التي تؤثر على استقرار الأنظمة السياسية وتنظيمها، حيث يتمثل التعطيل الدستوري في تعرض السلطات الدستورية لإعاقة أو تعثر يمنعها من أداء وظائفها بالشكل المطلوب والمنصوص عليه في الدستور. وتنقسم التعطيل الدستوري إلى تعطيل مشروع وتعطيل غير مشروع. يعتبر التعطيل المشروع هو الذي يكون وفقاً لأحكام الدستور وضوابطه، أما التعطيل غير المشروع فيحدث خارج إطار القانون ويعتبر غير قانوني. وفي العادة، يكون التعطيل المشروع هو الأكثر شرعية ويتماشى مع القوانين والضوابط الدستورية المحددة في البلاد. ومن الأمثلة على التعطيل الدستوري المشروع هو انعقاد البرلمان بشكل منتظم واستجابته لمطالب المواطنين.

الفرع الاول: التعطيل المشروع

وذلك لضمان عدم انتهاك حقوق الآخرين أو استغلال هذه الآلية في سبيل المصالح الشخصية. تعتبر الآلية المشروعة للتعطيل واحدة من الضمانات المهمة في نظام الحكم الديمقراطي. فعندما يتم استخدام التعطيل المشروع بشكل صحيح ومنضبط، يتم تعزيز دور البرلمان وتحقيق التوازن في السلطات والجهات المختلفة. وبالتالي، يتم تعزيز حقوق الفرد وضمان تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف. ومن الجدير بالذكر أن القوانين والقرارات التي يتم تعطيلها يجب أن تكون مخالفة للدستور وتعارض حقوق الفرد. فإذا كانت هذه القرارات تهدد أو تنتهك حقوق الفرد، فيجب على الآلية المشروعة للتعطيل التدخل للحفاظ على العدالة والمساواة وحماية حقوق الفرد[٣١]هناك عدة معايير يجب توفرها في التعطيل المشروع، مثل التحقق من أن القرار المعطل يشكل خطرًا على المجتمع أو يتعارض مع القيم الأساسية للدولة، كما يجب أن تكون هناك إجراءات ومواعيد محددة لإزالة التعطيل ومتابعة الحالة التي استدعت استخدام هذه الآلية. بشكل عام، يعد التعطيل المشروع أداة مهمة للحفاظ على التوازن في النظام الدستوري وضمان حقوق الفرد. ومن الضروري أن يتم استخدامها بشكل مسؤول ومبرر وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها، حتى لا يتحول إلى سلاح يستخدم في سبيل المصالح الشخصية أو التلاعب بالعملية الديمقراطية. في هذا السياق، يجب على الجهات المختصة ضمان تطبيق تلك المعايير بدقة وعدالة كل مرة يتم فيها استخدام التعطيل المشروع، لضمان دعم العدالة وتحافظ على توازن السلطات وحقوق الفرد[٣٢]. وفي النهاية، يجب أن يكون هناك رقابة ومراقبة دقيقة لاستخدام التعطيل المشروع، بالإضافة إلى إجراءات احترازية للحد من سوء الاستخدام والتلاعب بهذه الآلية. فقط من خلال ضمان التزام جميع الأطراف بالمعايير والأخلاقيات التي تحكم استخدام التعطيل المشروع، يمكننا بناء نظام ديمقراطي قوي يحقق العدالة ويضمن حقوق الفرد في المجتمع.

الفرع الثاني: التعطيل الغير مشروع

يُعَد التعطيل المشروع من الآليات التي تُستخدم في بعض الأنظمة الدستورية لتحقيق التوازن الأمثل بين السلطات وضمان عدم تجاوز أي منها لصلاحياتها المخولة بشكل مفرط. ويأتي التعطيل المشروع كوسيلة فعالة لضمان توازن السلطات وعدم تجاوز أي منها لحدودها المحددة من قبل الدستور، ويعتبر جزءاً حيوياً وأساسياً في نظام الحكم الدستوري بما يشمله من قدرة على تعزيز الاستقرار وحماية حقوق المواطنين. يجسد التعطيل المشروع مفهوم منظم ومهني يضمن لكل سلطة دستورية الفرصة لحماية والحفاظ على صلاحياتها المخولة ومنع تجاوز السلطات الأخرى لها[٣٣]. يتميز التعطيل المشروع بأنه يسمح بوجود آليات محكمة ومعروفة للتدخل والتدخلات التصحيحية عند الحاجة، حيث يتم تحقيق التوازن الفعال بين السلطات المختلفة دون أن يسبب أي تحكم فردي أو تجاوز غير قانوني. بالإضافة إلى ذلك، يسهم التعطيل المشروع في تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في النظام الدستوري، حيث يمكن للمواطنين أن يراقبوا ويقيّموا أداء السلطات والتأكد من أنها تعمل في إطار القانون وضمان المحاسبة في حالة انتهاك صلاحياتهم. علاوة على ذلك، يشكل التعطيل المشروع ضامناً لاستقرار النظام الدستوري وعدم استغلال السلطات لصالح طرف معين أو تفضيله على غيره، مما يعزز العدالة ويحد من فرص الفساد والظلم.بناءً على ذلك، يمكن القول إن التعطيل المشروع هو ترسانة النظام الدستوري التي تحقق التوازن والاستقرار المطلوبين بين السلطات، وتعزز حقوق المواطنين وتكفل حمايتها، وتعتبر ضرورة حتمية لتحقيق العدالة والديمقراطية والشفافية في الحكم. ينبغي مراعاة أن التعطيل المشروع يعتمد على آليات محددة ومنظمة، مما يؤدي إلى وجود توازن واستقرار في السلطات كما هو مطلوب في النظام الدستوري. علاوة على ذلك، فإن المبادئ الأساسية للديمقراطية وحكم القانون تتطلب من السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية أن تعمل بشكل منفصل ومتعاون لضمان تحقيق العدالة والتوازن في المجتمع. في نهاية المطاف، يمكن القول إن التعطيل المشروع يساهم في تعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ويكفل حماية المواطنين من الاستغلال والتعدي الغير قانوني على حقوقهم[٣٤].

المبحث الثالث تأثيرات التعطيل الدستوري على النظام السياسي

تأثير التعطيل الدستوري على النظام السياسي بلا شك يمكن أن يكون كارثيًا ومدمرًا بشكل لا يمكن تصوره. إذ يتسبب في توقف العمل السياسي والتشريعي والتنفيذي، وهو ما يعرقل عملية اتخاذ القرار وتنفيذها بشكل فعال. يؤثر هذا التعطيل الدستوري بشكل كبير على قدرة الحكومة على تحقيق الرعاية الصحية الجيدة وضمان التعليم الجودة وتوفير الأمان والعدالة الاجتماعية للمواطنين. بغض النظر عن سبب التعطيل الدستوري فإن له تأثيرًا سلبيًا على استقرار الدولة وازدهارها[٣٥]وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينجم عن التعطيل الدستوري تفاقم الصراعات الداخلية والانقسامات السياسية، مما يهدد بنزع فتيل الاستقرار السياسي والاقتصادي. حيث ينعكس ذلك على حياة الناس بشكل سلبي ويؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتراجع جودة الحياة. كما يؤدي هذا الوضع إلى تدهور الحالة العامة للمجتمع وتعاظم الفجوة الاجتماعية بين أفراده، وهو ما يتسبب في عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لذا يجب على المؤسسات السياسية والقوى الدستورية أن تعمل بجدية وتكثيف الجهود لمنع التعطيل الدستوري والحفاظ على قوة واستقرار النظام السياسي. فمن المهم جدًا أن تتحد القوى المختلفة في المجتمع وتعمل سويًا لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة. في الختام، فإن الآثار الناجمة عن التعطيل الدستوري ليست مجرد مشكلة داخلية تؤثر على الحكومة والمواطنين فقط، بل هي مشكلة تمتد لتؤثر على كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[٣٦]لذا فإن حل هذه المشكلة يتطلب تعاون وتضافر جميع القوى المعنية لإصلاح النظام السياسي وتعزيز استقراره وقوته. يجب أن نقف معًا ونتحرك باتجاه تعزيز الديمقراطية وحماية الدستور وضمان استقرار النظام السياسي.التوازن بين السلطات أمر حيوي لضمان عدم حدوث التعطيل الدستوري، حيث يجب أن تكون هناك فصل وتوازن واضح بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، دون تجاوز أو اعتداء من جانب إحدى السلطات على الأخرى.إذا تمكنت السلطات من العمل بحرية واستقلالية وفق الدستور ، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق التوازن بينها وتفادي التعطيل الدستوري الذي يمكن أن ينشأ عن تفوق إحدى السلطات على الأخرى وتجاوزها لصلاحياتها المحددة.

المطلب الاول: استراتيجيات التغلب على التعطيل الدستوري

تعتبر استراتيجيات التغلب على التعطيل الدستوري أمرًا حيويًا لاستمرارية العمل السياسي والحكومي. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات إجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي والقانوني للحد من فرص التعطيل والتأكيد على أهمية الاحترام المتبادل والتعاون بين جميع القوى السياسية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع جوانب العمل الحكومي، بما في ذلك وضع إجراءات محددة وصارمة لمكافحة الفساد وضمان اتخاذ القرارات وفقًا للمصلحة العامة وتحقيق التوازن بين السلطات[٣٧]لتعزيز العمل السياسي الفعال وضمان تلبية احتياجات جميع أطراف المجتمع، يجب أن يتم التركيز على تطوير القدرات والمهارات القيادية لدى السياسيين وتعزيز أهمية الحوارات الفعالة وبناء جسور التواصل للتوصل إلى تفاهمات وتوافقات مشتركة. يتطلب ذلك أيضًا تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر الوعي بين المواطنين حول أهمية المشاركة السياسية وتكريس قيم التفاعل الإيجابي للوصول إلى قرارات سليمة وعادلة[٣٨]لا ينبغي نسيان أهمية دور المؤسسات الحكومية في ضمان استقرار العمل السياسي والحكومي وتحقيق توازن جيد بين السلطات. يجب تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة وتحقيق جودة الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات وتعزيز التعاون المشترك بينها لتحسين الأداء الحكومي وبناء نظام فعال يعمل على صالح المجتمع. باختصار، يجب أن تكون استراتيجيات التغلب على التعطيل الدستوري شاملة وتعمل على تطبيق الشفافية والمساءلة وتطوير القدرات القيادية لدى السياسيين، بالإضافة إلى تحقيق التوازن الجيد بين السلطات وتعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات الحكومية. من خلال تبني هذه الاستراتيجيات، يمكن تحقيق استمرارية العمل السياسي والحكومي وتحقيق تنمية مستدامة ومزدهرة للمجتمع في جميع جوانبه[٣٩]تعزيز التعاون المشترك بين المؤسسات الحكومية يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق هدف استمرارية العمل السياسي والحكومي. يجب أن يتم توطيد التعاون والتواصل بين المؤسسات المختلفة، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يتطلب ذلك إقامة آليات فعالة للتعاون وتبادل الخبرات والمعرفة بين المؤسسات الحكومية[٤٠].

علاوة على ذلك، ينبغي تقديم الدعم والتأييد للمبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز العمل السياسي والحكومي في جميع أنحاء البلاد. لضمان استمرارية العمل السياسي والحكومي، ينبغي أيضًا تطوير القدرات الإدارية والتعاونية للمؤسسات الحكومية، وذلك من خلال تحسين الأداء وتحديث العمليات وتطوير سياسات شاملة. يجب أن يشمل التطوير أيضًا تدريب الموظفين وتوفير الدعم والموارد اللازمة لتحسين أداء المؤسسات الحكومية. يجب أن تكون هناك استراتيجية واضحة للتطوير وتنفيذها بشكل فعال لتحقيق النتائج المرجوة. من المهم أيضًا تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المؤسسات الحكومية، من خلال تطور نظم التقارير والمراجعات وفتح آليات للرقابة والمتابعة. بهذه الطريقة، يمكن ضمان تحقيق الأهداف المرجوة ومعالجة أي مشكلات تنشأ خلال تنفيذ السياسات الحكومية[٤١].ويجب الاستمرار في تعزيز التواصل والتعاون بين المؤسسات الحكومية وجميع

أطراف المجتمع. يجب أن تتخذ المؤسسات الحكومية دورًا قياديًا في تعزيز الحوار والتواصل المفتوح وبناء الثقة مع المواطنين. يجب أن تعمل المؤسسات الحكومية على تحقيق الشفافية وتقديم المعلومات بشكل منتظم وموثوق للجمهور. بصفة عامة، يجب اتخاذ تدابير شاملة لتحقيق استمرارية العمل السياسي والحكومي وتعزيز التنمية المستدامة.

التوافق والحوار

التوافق والحوار يعتبران من أهم الاستراتيجيات للتغلب على التعطيل الدستوري. من خلال تفعيل عملية الحوار بين القوى السياسية المختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقيات وحلول تلبي مصالح الجميع. كما يمكن للتوافق أن يسهم في إيجاد توازن بين السلطات وتقاسم المسؤوليات، مما يساهم في تفادي التعطيل الدستوري وتعزيز الاستقرار السياسي في البلدان. تتطلب هذه العملية مشاركة جميع الأطراف المعنية والاستماع إلى آراءها ومخاوفها. يجب أن يتم التعاطي مع الآراء المختلفة بكل احترام وفهم، والسعي لإيجاد حلول مناسبة تلبي احتياجات جميع الأطراف. يجب تجنب التعصب السياسي والتحلي بروح المرونة والمصالحة لتحقيق التوافق الحقيقي. علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك مساحة للحوار المستمر والبناء، حيث يتم مناقشة القضايا الهامة وبحث سبل تعزيز التعاون والتفاهم. يمكن توظيف الوساطة والتوسط كأدوات لتسهيل عملية الحوار وتحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة. علاوة على ذلك، يجب أن يتم تمكين الجمهور من المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية واتخاذ القرارات. ينبغي أن تتمحور الحكومات حول الشفافية والمساءلة، وعلى القوى السياسية تقديم الحوافز والاستجابة لمطالب الجمهور[٤٢]باختصار، يعد التوافق والحوار أدوات فعالة للتغلب على التعطيل الدستوري وتحقيق الاستقرار السياسي. يجب على الأطراف المختلفة أن تتحلى بالنزاهة والحنكة في إيجاد التوازن المناسب بين المصالح المتنازعة، وأن تسعى جاهدة لإيجاد حلول تلبي احتياجات الجميع. بالعمل المشترك والتواصل الفعال، يمكننا تعزيز التعاون السياسي وبناء مستقبل أفضل لشعوبنا[٤٣]

الخاتمة

: تعتبر مشكلة التعطيل الدستوري قضية حيوية وحساسة في النظم السياسية الحديثة، حيث تؤثر بشكل كبير على استقرار الحكومة وتوازن السلطات في الدولة. فعندما يتعطل العمل الدستوري، يتعرض النظام السياسي بأكمله لعدة تحديات تهدد استمرارية سيرورته. ومن خلال البحث والدراسة المتأنية، توصلنا إلى أن التعطيل الدستوري ينتج عن أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة، وهذا يعني أنه لا يمكن فهمه أو معالجته من زاوية واحدة فقط. وقد تبين لنا أن هناك أنواعًا مختلفة من التعطيل الدستوري، بما في ذلك التعطيل الرئاسي الذي يترتب عليه تأثيرات كبيرة على النظام السياسي وتوازن السلطات المختلفة. ومن خلال فهم هذه العوامل المتعددة، يمكن للحكومات تبني استراتيجيات محددة للتغلب على التعطيل الدستوري، مثل تعزيز التوافق والحوار بين القوى السياسية المختلفة. فالحوار البناء والمشاركة الفاعلة تلعب دورًا حاسمًا في إيجاد حلول مستدامة لهذه المشكلة الحساسة. ولذلك، نجد أنه يمكن للحكومات أن تضع خططاً طويلة الأمد لمكافحة التعطيل الدستوري، عن طريق تعزيز المؤسسات وتعزيز الشفافية في النظام السياسي. وعلى سبيل المثال، يمكن للحكومة توسيع اتساع الفرص السياسية وتعزيز المشاركة المدنية في صنع القرار، بحيث يشعر جميع المواطنين بالانتماء والمسؤولية في العملية السياسية. في الختام، فإن تفادي التعطيل الدستوري يتطلب جهودًا مشتركة من جميع الجهات المعنية وحوارًا بناءً داخل المؤسسات القانونية، وذلك بهدف ضمان استقرار النظام السياسي وسيرورته في البلد. إن المراجعة المنتظمة للدستور وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة تعد أيضًا من الإجراءات الضرورية لتحقيق هذا الهدف الحيوي. وبهذه الطريقة، يمكن للدول العمل على بناء أنظمة سياسية قوية ومستدامة، تحافظ على استقرارها وتتمتع بالشفافية والعدالة لمصلحة جميع المواطنين. علاوة على ذلك، يجب أن تقوم الحكومات بتنفيذ سياسات نشطة لمكافحة الفساد وتعزيز حكم القانون داخل البلاد، لضمان أن يعيش المواطنون في بيئة حرة ومتساوية تحت رعاية قانون الدستور.

التوصيات:

١. الالتزام الدقيق بالإجراءات الشكلية والموضوعية.

٢. أخذ موافقة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم عند أجراء التعديل من خلال المجلس الاتحادي إذا كان هناك أي انتقاص أو زيادة للسلطات أو عند الأضرار بالمصالح.

٣. من الضروري أدراج الشعب كأحد الجهات المختصة التي لها حق تقديم طلب التعديل وفق عدد ونسب معينة.**المصادر والمراجع:**

١. الفرجاني, فوزية العرب في استراتيجيات الهيمنة الأميركية (١٩٩١-٢٠٠٨ dohainstitute.org Barakat, M., Ibrahim, K., Khalil, D., & Salman, S. (2020)

٢. التركيز على الحوكمة من أجل المزيد من السياسات الفعالة والدعم الفنيgoogle.com . دليل المدن العربية للإدماج الحضري: تعزيز الإدماج الحضري من خلال المشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات، والرياضة والتعليم على المواطنة وحقوق الإنسان Bojic D Clark, M (2023) & Urban, K باختصار، يعد التوافق والحوار أدوات فعالة للتغلب على التعطيل الدستوري وتحقيق الاستقرار السياسي يجب على الأطراف المختلفة أن تتحلى بالنزاهة والحنكة في إيجاد التوازن المناسب بين المصالح المتنازعة، وأن تسعى جاهدة لإيجاد حلول تلبي احتياجات الجميع. بالعمل المشترك والتواصل الفعال، يمكننا تعزيز التعاون السياسي وبناء مستقبل أفضل لشعوبنا.

٣. بديع, برتران. زمن المدلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية[HTML] 2024 .

٤. براك, أحمد (٢٠٢٠). الحصانة من منظور المواجهة الجزائية لظاهرة الفساد في التشريع الفلسطيني Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal qscience.com توام, رشاد الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر dohainstitute.org 2022 .

٥. بشارة, عزمي مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقاتdohainstitute.org 2023 .

٦. البوغانمي, أيمن. الشعب يريد: حين تأكل الديمقراطية نفسهاdohainstitute.org 2022 .

٧. توام, رشاد الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر 2022 dohainstitute.org.

٨. حجري & ,محمد بن سعيد بن عامر (٢٠٢٢) انتقال الحكم في عمان ماضياً وحاضراً: التنظير والتنظيم والتطبيق .Arabian Humanities Revue internationale d'archéologie et de sciences sociales sur la péninsule Arabique/International Journal of Archaeology and Social Sciences in the Arabian Peninsula, (16) openedition.org.

٩. حلمي عبد الوهاب, محمد النهوض العاثر: الإصلاح والتجديد في الأزمنة الحديثة، المشارب والتجارب dohainstitute.org 2020 .

١٠.د .ابراهيم عبد العزيز القانون الدستوري , ط١,الاسكندرية , ١٩٨٥ , ص ٢٣٤.

١١.د .السيد صبري, نظم سياسية في البلدان العربية , ط ,1 دار النهضة العربية 1591 ص191 .

١٢.د .علي غالب ,القانون الدستوري مطبعة دار الحكمة, ص151 .

١٣.د. يحيى الحمل, نظرية الضرورة في القانون الدستوري, ط١,دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٨,ص١٩٠.

١٤.رعد جدة التشريعات الدستورية في العراق , مطبعة دار الشئون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨, ص٨٩.

١٥.سلطان محمد قائد, توفيق. السياسات التعليمية في اليمن وعلاقتها بالاحتياجات التنموية: دراسة اجتماعية تحليلية .2023 .(2015-1990) dohainstitute.org

١٦.سمير عويضة, شادي. استراتيجية الغاز الأميركية-الإسرائيلية في شرق البحر المتوسطdohainstitute.org .2023 ..

١٧.سوزان كسّاب, إليزابيث. تنوير عشية الثورة: النقاشات المصرية والسورية dohainstitute.org .2020 ..

١٨.السيد صبري, ص٢٦١.

١٩.شريف, محمد &علي محمود, فرغلي (٢٠٢٤). الفرق البحثية متعددة التخصصات مدخل لتطوير الأداء البحثي بجامعة أسيوط مجلة كلية التربية (أسيوط)ekb.eg أوماند, ديفيد. حماية الدولةdohainstitute.org 2023 ..

٢٠.شمس الدين, شيرين (٢٠٢٢). النظام الجزائري بين الغضب الشعبي وأزمة التجديد, مجلة السياسة والاقتصادekb.eg .

٢١.عبد المنعم بكر, مروة (٢٠٢٢). الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٢٢.الغزالي & ,محمد خالد (٢٠٢٢) الإسلام والفضاء العام في إيطاليا: مساحات وفاعلون ورهاناتInsaniyat/ إنسانيات Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, (96) 15-39 openedition.org.

٢٣.فرحان صالح, هيثم. إشكالية الدولة في العالم العربي وتحوّل السلطة على أبواب الألفية الثالثةdohainstitute.org .2020 ..

٢٤.قاسم حسين, أحمد الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعيdohainstitute.org 2021 بديع, برتران. زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية[HTML] 2024 .

٢٥.مجموعة مؤلفين. ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة 2022. dohainstitute.org.

٢٦.مهند حميد, مهيدي. صعود اليمين الشعوبي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدوليةdohainstitute.org .2023 .

٢٧.مؤلفين, مجموعة. الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا وإشكالات في سياق الربيع العربيdohainstitute.org 2023 ..

٢٨.مؤلفين, مجموعة. تحديات العيش معا في مجتمع تعددي dohainstitute.org 2024 الحجري & محمد بن سعيد بن عامر (٢٠٢٢) انتقال الحكم في عمان ماضياً وحاضراً: التنظير والتنظيم والتطبيق Arabian Humanities Revue internationale d'archéologie et de sciences sociales sur la péninsule Arabique/International Journal of Archaeology and Social Sciences in the Arabian Peninsula, (16) openedition.org

٢٩.مؤلفين, مجموعة. دول الخليج العربية وايران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياته2023 ..

هوامش البحث

[١] - عبد المنعم بكر, مروة (٢٠٢٢). الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

[٢] – مؤلفين, مجموعة. دول الخليج العربية وايران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياته.2023 .

[٣] – د .السيد صبري , نظم سياسية في البلدان العربية , ط ,1 دار النهضة العربية , 1591 , ص191

[٤] – د .السيد صبري , مصدر نفسه , ص191

[٥] – د .. علي غالب ,القانون الدستوري مطبعة دار الحكمة, ص151

[٦] – د .ابراهيم عبد العزيز القانون الدستوري , ط١,الاسكندرية , ١٩٨٥ , ص ٢٣٤

[٧] – د .ابراهيم عبد العزيز , مصدر سابق , ص41

[٨] – حلمي عبد الوهاب, محمد. النهوض العاثر: الإصلاح والتجديد في الأزمنة الحديثة، المشارب والتجارب2020 .

[٩] – باختصار، يعد التوافق والحوار أدوات فعالة للتغلب على التعطيل الدستوري وتحقيق الاستقرار السياسي. يجب على الأطراف المختلفة أن تتحلى بالنزاهة والحنكة في إيجاد التوازن المناسب بين المصالح المتنازعة، وأن تسعى جاهدة لإيجاد حلول تلبي احتياجات الجميع. بالعمل المشترك والتواصل الفعال، يمكننا تعزيز التعاون السياسي وبناء مستقبل أفضل لشعوبنا.

[١٠] – مؤلفين, مجموعة. دول الخليج العربية وايران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياته.

[١١] – عبد المنعم بكر, مروة (٢٠٢٢). الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ekb.eg .

البو غانمي, أيمن. الشعب يريد: حين تأكل الديمقراطية نفسها dohainstitute.org .2022 .

[١٢] – قاسم حسين, أحمد. الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي dohainstitute.org .2021 .

[١٣] – سوزان كسّاب, إليزابيث. تنوير عشية الثورة: النقاشات المصرية والسورية dohainstitute.org .2020 .

[١٤] – فرحان صالح, هيثم. إشكالية الدولة في العالم العربي وتحوّل السلطة على أبواب الألفية الثالثة dohainstitute.org .2020 .

[١٥] – مؤلفين, مجموعة. ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة dohainstitute.org .2022 .

[١٦] – شمس الدين, شيرين (٢٠٢٢). النظام الجزائري بين الغضب الشعبي وأزمة التجديد .مجلة السياسة والاقتصاد ekb.eg .

[١٧] – فرحان صالح, هيثم (). إشكالية الدولة في العالم العربي وتحوّل السلطة على أبواب الألفية الثالثة dohainstitute.org .2020 .

[١٨] – رعد جدة التشريعات الدستورية في العراق , مطبعة دار الشئون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨, ص٨٩.

[١٩] – السيد صبري, ص٢٦١.

[٢٠] – د. يحيى الحمل, نظرية الضرورة في القانون الدستوري, ط١,دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٨,ص١٩٠.

[٢١] – رعد جدة مصدر سابق, ص١٨٩

[٢٢] – براك, أحمد (٢٠٢٠). الحصانة من منظور المواجهة الجزائية لظاهرة الفساد في التشريع الفلسطيني–Rule of Law and Anti . Corruption Center Journal. qscience.com توام, رشاد. الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر .2022 . dohainstitute.org

[٢٣]– توام, رشاد. الدولة في الجندي: الجيش وتغيير النظام الدستوري في مصر dohainstitute.org .2022 .

[٢٤] – بديع, برتران. زمن المدلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية[HTML] .2024 .

[٢٥] – مؤلفين, مجموعة. دول الخليج العربية وايران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياته dohainstitute.org .2023 .

[٢٦] – مهند حميد, مهيدي، (). صعود اليمين الشعوبي الأميركي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدوليةdohainstitute.org .2023 .

[٢٧] – .(2020) .Barakat, M., Ibrahim, K., Khalil, D., & Salman, S دليل المدن العربية للإدماج الحضري: تعزيز الإدماج الحضري من خلال المشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات، والرياضة والتعليم على المواطنة وحقوق الإنسان. الفرجاني, فوزية (). العرب في استراتيجيات الهيمنة الأميركيةdohainstitute.org .2021 .(1991–2008)

[٢٨] – بشارة, عزمي. مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقاتdohainstitute.org .2023 .

[٢٩] – سمير عويضة, شادي. استراتيجية الغاز الأميركية–الإسرائيلية في شرق البحر المتوسطdohainstitute.org .2023 .

[٣٠] – مؤلفين, مجموعة. الدساتير والانتقال الديمقراطي: قضايا وإشكالات في سياق الربيع العربيdohainstitute.org .2023 .

[٣١]– مؤلفين, مجموعة. تحديات العيش معا في مجتمع تعدديdohainstitute.org .2024 . الحجري & ,محمد بن سعيد بن عامر. (٢٠٢٢). انتقال الحكم في عمان ماضياً وحاضراً: التنظير والتنظيم والتطبيق Arabian Humanities. Revue internationale d'archéologie . et de sciences sociales sur la péninsule Arabique/International Journal of Archaeology and Social Sciences in the Arabian Peninsula, (16). openedition.org

[٣٢] – قاسم حسين, أحمد. الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعيdohainstitute.org .2021 . بديع, برتران. زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية[HTML] .2024 .

[٣٣] – البوغانمي, أيمن. الشعب يريد: حين تأكل الديمقراطية نفسهاdohainstitute.org .2022 .

[٣٤] – بديع, برتران. زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية[HTML] .2024 .

[٣٥] – حلمي عبد الوهاب, محمد (). النهوض العاثر: الإصلاح والتجديد في الأزمنة الحديثة، المشارب والتجاربdohainstitute.org .2020 .

[٣٦] – عبد المنعم بكر, مروة (٢٠٢٢). الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة فى العراق .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ekb.eg .

[٣٧] – مؤلفين, مجموعة. دول الخليج العربية وايران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياتهdohainstitute.org .2023 .

[٣٨] – الغزالي & ,محمد خالد. (٢٠٢٢). الإسلام والفضاء العام في إيطاليا: مساحات وفاعلون ورهانات/Insaniyat .إنسانيات Revue . algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, (96), 15–39. openedition.org

سلطان محمد قائد, توفيق (). السياسات التعليمية في اليمن وعلاقتها بالاحتياجات التنموية: دراسة اجتماعية تحليلية .2023 .(1990–2015) dohainstitute.org

[٣٩] – حجري & ,محمد بن سعيد بن عامر. (٢٠٢٢). انتقال الحكم في عمان ماضياً وحاضراً: التنظير والتنظيم والتطبيق Arabian . Humanities. Revue internationale d'archéologie et de sciences sociales sur la péninsule Arabique/International Journal of Archaeology and Social Sciences in the Arabian Peninsula, (16). openedition.org

[٤٠] – (2023) .Bojic, D., Clark, M., & Urban, K التركيز على الحوكمة من أجل المزيد من السياسات الفعالة والدعم الفني . google.com

[٤١] – شريف, محمد &علي محمود, فرغلي (٢٠٢٤). الفرق البحثية متعددة التخصصات مدخل لتطوير الأداء البحثي بجامعة أسيوط. مجلة كلية التربية (أسيوط)ekb.eg . أوماند, ديفيد. حماية الدولةdohainstitute.org .2023 .

[٤٢] – عبد المنعم بكر, مروة (٢٠٢٢). الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسيةekb.eg .

[٤٣] – مؤلفين, مجموعة. دول الخليج العربية وايران: جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياتهdohainstitute.org .2023 .